مەکتەبی پیرۆهۆشیاری

د. مكرم الطالباني

كردستان
والحقوق القومية للتركمان

مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكردستاني

سليمانية: محلة: سرجنار ـ ١٢١

الزقاق: ٤٤

رقم الدار ـ ١ـ

www.hoshyari.org
govarynovin@yahoo.com

مەکتەبی پیرۆهۆشیاری

اسم الكتاب: كردستان والحقوق القومية للتركمان

الكاتب: د. مكرم الطالباني

التصحيح اللغوي: حسن ياسين

الطبع الكومبيوتري: جوان قادر

التصميم الداخلي والغلاف: أميرة عمر

طبع: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر

الأيداع: (٢٠٥٣) لسنة ٢٠٠٨

العدد: (٢٥٠٠) نسخة

التسلسل: (٢٦٧)

من منشورات مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكردستاني

الاهداء

الى استاذي وصديقي

ياسين عبد الكريم التلعفري استاذ التاريخ في الثانوية

المركزية بكركوك

والذي فتح اعين الكرد والتركمان بانهما ليسا اعداء

بعضهم البعض، بل

الإستعمار هو العدو المشترك لهما

اهدي هذا البحث.

د. مكرم الطالباني

شكر وتقدير

من صميم قلبي أقدم شكري و إمتناني الى السيد حسن ياسين عضو مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكردستاني لبذل قصارى جهده في تصحيح مافاتني من هفوات لغوية و قيامه بتصحيح الكتاب.

د. مكرم الطالباني

المقدمة

نشرت كتابا بعنوان (كردستان والتركمان) كان موضع استحسان الكثيرين من الاكراد والتركمان على السواء لموضوعيته وبروح ايجابية! ولكن الكتاب المذكور في مقترحات عامة لحل مسألة التركمان، دون الدخول في تفاصيل تلك المقترحات، الامر الذي توجب وضع مقترحات تفصيلية بنفس الروح الايجابية، لأن قضية التركمان تمس الاكراد بقدر ماتمس التركمان انفسهم.

كردستان بلد فيها الاكراد والتركمان والكلدان والآثوريين، تواجدوا تأريخيا لاسباب متعددة، منها الهجرات القبلية التي جرت عبر التأريخ والغزوات التي تعرضت لها كردستان والتجزأة والخلط

التي قامت بها الحكومات التي احتلت هذه المنطقة وكذلك التحالف بين بعض تلك القوميات في حقب تأريخية للتصدي للعدو المشترك، كما جرى تحالف الكرد والتركمان ضد غزوات الدول الاوروبية في الحروب الصليبية التي شنت ضد البلدان الاسلامية. وكذلك تحالف الكرد والتركمان والعرب ضد الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الاولى.

ان وجود قوميات متعددة في وطن واحد يمكن ان يكون مصدر قوة وسعادة اذا ماتكاتف الجميع في الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة لهم وتعاونوا، بروح اخوية، لحل المشاكل التي قد تجمع عرضيا بين بعض اطرافها.

ان تمتع القوميات والاقليات القومية بحقوقها القومية المشروعة والعادلة يكون مصدراً لقوة وسعادتهم جميعا. ويكون مصدر الضعف والشقاء اذا ما اخلّ طرف بحق الطرف الاخر وقد يؤدي الى تفكك البلد واضعاف الجميع وتعرضهم لاطماع الاجانب لأذلال الجميع والعراق نموذج لمثل تلك الحالات، تجزأت شعوبها وتجمعت بفعل الاحداث التأريخية التي ذكرتها اعلاه، وجد فيه العرب والكرد والتركمان والكلدان والآثوريين والارمن..الخ ومنذ تأسيس الدولة

العراقيـة، تعرضـت هـذه القوميـات وخاصـة الاكـراد والتركمـان للاضطهاد القومي.

لم يقبـل الاكـراد بـذلك، بـل قـاتلوا وناضـلوا مـن اجـل حقـوقهم القومية طيلة القرن الماضي. وعلى الرغم من سـكوت التركمـان، لم يكن هذا السكوت من الرضـا. وقـد اعلنـوا عـن عـدم رضـاهم كلمـا تمكنوا من ذلك، وفي ايام الضيق، عندما وجدوا ملاذا لـدى اخـوتهم الاكـراد، تمكنـوا مـن ممارسـة نـشاطهم الـسياسي والاجتمـاعي للمطالبة بحقوقهم.

ان هذه العلاقات النضالية في وقت كانت حكومة اقليم كردستان توفر الحماية للمنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية للتركمـان، كافيـة للتعـرف علـى مـصالحهم والـسبيل الـصحيح لنيـل حقـوقهم القومية المشروعة.

انني واثق تماما ان الاكثريـة مـن التركمـان يـدركون ان الـسبيل الوحيـد لنيـل حقـوقهم القوميـة، مـرتبط بتطـور الديمقراطيـة في كردسـتان وتعـاون الكـرد والتركمـان، امـا الـذين يعتقـدون بـأنهم سينالون الاكثر عـن طريـق آخـر، فـانهم يقفـزون قفـزة غـير موفقـة ويلحقون اشد الاضرار بقـضية شـعبهم قبـل غيرهـم. لأن وجـودهم خارج كردستان وهم لايشكلون الاكثرية في هذا الجـزء منهـا، عـلاوة

على كونهم اقلية ضئيلة ضمن الحكومة المركزية ودورهـم الهامـشي فيها فانهم يدخلون شعبهم في مواجهة غير موضـوعية وخاطئـة مـع الاكـراد، فيـؤدي هـذا الى الحـاق الاضـرار بالـشعبين دون مـبرر، ويعزلون انفسهم عن الجماهير التركمانية المدركة لمصالحها.

ان وجودهم ضمن حكومة أقليم كردسـتان الفيدراليـة سـينالون حقوقا اكثر، وقد يكونون القومية الثانيـة بعـد الاكـراد ويكـون لهـم دور مرموق في حكومة كردستان.

ان هـذا الـرأي قـد لا يعكـس الـرأي الرسمـي لمـسؤولي حكومـة الاقليم، ولكن اعتقد انني مع رأيهم. وانـا لا ادعـو الاخـوة التركمـان فقـط، بـل المـسؤولين في الحـزبين الرئيـسيين الكـرديين الحـزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الـوطني الكردسـتاني، ومـسؤولي حكومـة اقلـيم كردسـتان للـتفكير مليـا لـدعوة قيـاديى الاحـزاب التركمانية للجلوس الى مائدة المباحثـات لحـل هـذه المعـضلة قبـل الاقدام علـى الاسـتفتاء بموجـب المـادة (١٤٠ مـن الدسـتور) حتـى يعرف الاكراد والتركمان والآخرين على ماذا يوافقون او لا يوافقون، انـذاك يقطـع الطريـق امـام المتـشددين مـن الجميـع لتخريـب تلـك العلاقات التأريخية بين شعوب هذه المنطقة.

آثرت ان يكون هذا البحث مختصرا لئلا اقطع الطريق امام الذين سيجلسون مخلصين الى مائدة الحوار لايجاد سبيل لحل المشاكل بينهم بروح اخوية مخلصة. ارجو ان ينال البحث رضا الطرفين، الكرد والتركمان، والله من وراء القصد.

د. مكرم الطالباني

القومية

والتوزيع الجغرافي للشعوب

عرفت القومية بانها، مجموعة من الناس تكونت تأريخيا تعيش في وطن واحد ويتكلمون لغة واحدة ولهم تأريخ مشترك وثقافة ومشاعر مشتركة.

ان العلاقة التأريخية بين الكرد والتركمان تكاد تجعل فيهما شعب واحد لولا اللغة والثقافة القومية المتباينة، ونتيجة لعوامل عديدة، منها الهجرات القبلية والغزوات وتعاون الاقوام ضد العدو المشترك والتجزأة الاستعمارية تكوّن شعب كردستاني من الكرد والتركمان والعرب والكلدان والآثوريين..الخ. يكوّن الشعب الكردي الاكثرية في وطنه، يشاركه في هذا الوطن اقليات قومية، بعضها كبيرة كالتركمان وبعضها صغيرة كالآثوريين.

ولكن لايعني هذا ان كل الحقوق هي للاكثرية وتحرم الاقلية من الحقوق القومية المتعارف عليها عالميا، كالتي استقرت نتيجة للتجارب العالمية في فصل او توحيد الشعوب.

ان التوزيع السكاني وارتباط الاجزاء التي تعيش فيها قومية او اقلية قومية له تأثير كبير على نوع الحق القومي لهؤلاء.

تعرضت هذه الشعوب الى التوسع والتقلص بفعل العوامل المذكورة اعلاه، عبر التأريخ فالآثوريين الذين اسسوا دولة في

نينوى وتوسعوا على حساب الشعوب المجاورة، يكونون الآن اقلية في كردستان.

هذه العوامل، اعني تواجد شعب ما في بقعة موحدة، تحدد موضوعيا نوع الحقوق التي يمكن لهذا الشعب من ممارستها عمليا، ولولا هذا التباين لكان لكل شعب كبيرا كان او صغيرا حق تقرير المصير بما فيه الحق في الانفصال وتكوين دولة مستقلة لها، ولكن ممارسة هذا الحق تكون صعبة او مستحيلة، اذا عاش شعب ما مجزأة وغير موحدة في ارض واحد. ولنأت بمثل عن الاكراد؛ يعيش في جورجيا وارمينيا واذربايجان مجاميع غير قليلة من الاكراد ولكنها غير موحدة، ارضا، مع كردستان الحالية، فالحقوق القومية لهؤلاء، تكون ضمن الدول التي يعيشون فيها، وفي كثير من الاحيان لاتكون اكثر من الحقوق الثقافية، علما ان الاكراد حكموا في تبليس حوالي ثلاثين عاما، فهل يحق لهم الادعاء بانهم اصحاب الحق في جورجيا؟!

وما دام بحثنا يدور هنا في كردستان الجنوبية التي سميت بكردستان العراق منذ عام ١٩٢٦، فقد تعرضت حدودها الى المدّ والجزر، لابسبب تمدد وتقلص شعب كردستان، بل بفعل الضغوط التي تعرضت لها كردستان من الدول المجاورة. ولكن الاكراد

قاوموا هذه التجاوزات بعوامل عديدة منها الثورات والانتفاضات المسلحة لعقود من السنين. هذا الذي يجعلنا ان نركز البحث على ما حدث في كردستان الجنوبية وتقلص وتمدد حدودها طبقا للعوامل التي ذكرتها اعلاه. ونتيجة لتواجد عدة شعوب فيها، يتطلب منا دراسة دقيقة وموضوعية عن الموقف من الحقوق المشروعة والعادلة لتلك الاقوام، لا انكار وجودها ولا المحاولة في تكريدها او تعريبها، بل الاعتراف بهذا الواقع وايجاد حلولاً صحيحا لهذه المعضلة التي جرى تجاهلها لفترة تأريخية طويلة، نحن نريد ان تعيش هذه الشعوب بامان واخوة معنا، ونحن نقر بوجودها وبحقوقها. وان تأخذ حقوقها مداها العادل والمشروع والممكن، علينا ان نجلس معا ونبحث مسائلنا بصورة هادئة وسلمية، بعيدا عن التشنج والتشبث بامور خيالية. نحن لانقول هذه الارض هي كردستان، وكردستان وطن الاكراد فقط، بل نقول؛ يعيش معنا التركمان والكلدان والآثوريين والعرب، لكل من هؤلاء حقوق خاصة. هذا هو رأينا.

حدود كردستان

التغيرات التي جرت على حدود كردستان

مرت مسألة حدود كردستان في العراق منذ انفصالها عن الدولة العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى بمراحل عديدة غير ثابتة نتيجة لاطماع الدول الاجنبية او القومية الكبيرة بعد الحاقها بالدولة العراقية بقرار من عصبة الامم في عام ١٩٢٥، اي بعد خمس سنوات من تأسيس الدولة العراقية. واهم التغييرات التي جرت على هذه الحدود هي كالآتي:

ـ حدود كردستان بموجب معاهدة سيفر:

ان اول وثيقة دولية وعدت بتحديد الحدود الجغرافية لكردستان، هي المادة(٦٢) من معاهدة سيفر التي ابرمت بين الدول الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الاولى عام ١٩٢٠ لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، ومنها ذلك القسم من كردستان الذي اصبح ضمن تلك الدولة، بعد معركة (جالديران) بينها وبين ايران عام ١٨١٤. وتبين من الوثائق المتوفرة ان المادة ٦٢ من معاهدة سيفر تخص فقط الاقاليم الكردية، التي كانت ضمن الامبراطورية العثمانية. ففي هذه المادة وعدت الحلفاء بتشكيل لجنة خلال ستة اشهر من

توقيع المعاهدة لتحديد المنطقة الكردية التي تقع شرقي نهر الفرات وجنوب ارمينيا المزمع تشكيلها، تلك المناطق التي تكون فيها الاكراد الاكثرية لتتمتع بالحكم الذاتي. ولكن من اين تبدأ تلك المناطق الكردية التي تقع جنوب دولة ارمينيا البرجوازية؟ فعندما خول الرئيس الامريكي (ويلسن) بذلك، ادخل طرابزون وارضروم و وان وبتليس التي تشكل الاكراد اكثرية سكانها ضمن ارمينيا. وتشير المادة (٦٣) من معاهدة سيفر الى "أحتمال!" تكوين دولة كردية مستقلة في تلك المناطق، وتأتي فيها خمس "اذا" آت، اذا لم تتحقق واحدة منها، لاتكون هنالك دولة كردية مستقلة، ففي هذه الحالة لا تعترض الحلفاء على دخول المناطق التي اكثريتها من الاكراد الموجودة في ولاية الموصل في تلك الدولة.

ونحن الان بصدد كردستان الجنوبية التي سميت بولاية الموصل.

ـ حدود كردستان في ولاية الموصل:

كانت ولاية الموصل بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو من حصة فرنسا. ولكن بريطانيا كانت تعمل من اجل الحاق هذه الولاية بالدولة العراقية التي تشكلت في ولايتي بغداد والبصرة. وبموجب

مساومة بين بريطانيا وفرنسا على تبادل هذه الولاية بسوريا ولبنان اصبحت ولاية الموصل من حصة بريطانيا.

قضت معاهدة لوزان التي ابرمت بين تركيا والحلفاء على المواد المتعلقة بتشكيل دولة كردية مستقلة، وتكون المناطق التي اكثريتها من الاكراد في ولاية الموصل الالتحاق بتلك التي لم تؤسس واستبدلت مسألة تشكيل تلك الحكومة ب"مسألة تحديد الحدود بين العراق وتركيا التي تنازلت عن هذه الولاية وما فيها من البترول" ـ وبناءً على طلب بريطانيا عرضت مشكلة "تحديد الحدود" بين العراق وتركيا على عصبة الامم التي كانت لبريطانيا النفوذ الاكبر فيها وحسب رغبة بريطانيا اصدرت العصبة قرارها في ١٦ كانون الاول عام ١٩٢٥ بالحاق كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالدولة العراقية.

لسنا الآن بصدد الموقف الرافض للاكراد **والملىء** بالثورات من هذا القرار. فقد كتب عن ذلك كتب وبحوث كثيرة.

ـ حدود كردستان في بيان حكومتا بريطانيا والعراق عام ١٩٢١:

تجاه تفاقم الوضع في كردستان ورفض الشعب الكردي القرارات المجحفة بحقه، اصدرت حكومتا بريطانيا والعراق البيان الآتي في عام ١٩٢٣:

"تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية ـ والحكومة العراقية بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق ـ في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود، وتأمل ان الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في اسرع وقت مايمكن على الشكل الذي يوّدون ان تتخذه تلك الحكومة، وعلى الحدود التي يرغبون ان تمتد اليها ويرسلون مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي انكلترا والعراق."

ان عبارة "تأسيس حكومة" كردية اعتراف صريح بتأسيس الاكراد حكومة فيدرالية ضمن حدود العراق وبالحدود التي يرغبون فيها. ومن الواضح ان الاكراد افصحوا عن هذه الرغبة مرارا في الحدود التي يعتبرونها حدودا طبيعيا وقوميا، مع اقرارهم بحقوق الاقليات القومية ضمن تلك الحدود. ولكن يظهر ان بريطانيا كانت

تريد تخدير الاكراد لأمرار الاتفاقيات التي تحقق مصالح بريطانيا الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ـ حدود كردستان في لائحة الانتداب البريطاني:

جاء في المادة السادسة عشر من لائحة الانتداب البريطاني على العراق: "لاتوجد في هذا الانتداب مايمنع المنتدب من تأسيس حكومة كردية مستقلة اداريا في المناطق الكردية."

وقد اصدر المندوب السامي البريطاني امرا بتشكيل تلك الحكومة الكردية المستقلة اداريا في لوائي اربيل والسليمانية والاقضية الكردية التابعة للواء الموصل ولم تدخل لواء كركوك ضمن تلك الحكومة المزمع تأسيسها على الرغم من ان اكثرية سكان لواء كركوك هي من الاكراد.

وقد اعترف معاون الحاكم السياسي البريطاني بكركوك بكردية هذا اللواء ولكن برّر ذلك بسببين، اولهما "الموقع الستراتيجي لكركوك بالنسبة للجيش البريطاني. والثاني وجود البترول بغزارة في هذا اللواء". واشار ان التركمان يشكلون الاقلية، وذلك في تقرير

لـه الى وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٢٦، فاورد ارقام التركيب القومي لاحصاء عام ١٩٤٨ .

ويقول ادموندز:

"لقد فهمت انه قد سلم الآن بوجه عام بالضرورة الماسة لحسم القضية الكردية بالصورة التي اوصيت بها في مذكراتي السابقة وبامكان ذلك، ولكن المشكلة الآن هي في تعريف المنطقة الكردية، فالبعض يميلون الى الفكرة القائلة برسم خط يقسم لوائي كركوك واربيل الى قسمين ـ والظاهر ان الخط المذكور ينبغي ان يرسم بصورة تجعل اقصى جزيرة عربية، و تركمانية (الخط من صنعي ـ المؤلف) في البحر الكردي على الجانب العربي منه. وربما هذه الفكرة كانت ناشئة اولا: من التمسك البطيء بـ(فكرة سوق الجيش) (ويقصد بذلك الموقع الستراتيجي ـ المؤلف) التي قد بحثت عنها في الفقرة التاسعة عشر.

وثانيا: مما اوردته الخرائط البريطانية (رقم ٤) لسنة ١٩٢٥، وهي فكرة غير مصيبة من حيث الاساس وذلك من الوجهة الادارية والسياسية."

ويقول ادموندز عن حدود كردستان:

"يترتب على ماتقدم ان الحكومة ينبغي عليها ان تعين بوضوح المنطقة الكردية لاغراض الادارة تشتمل على الوية السليمانية واربيل وكركوك الحالية ويمكن بعدئذ ان تتوسع هذه المنطقة لتضم لواء دهوك المستقبل، وذلك لأن اغلبية سكانها اكراد."

يشير ادموندز ان هناك مبالغات في الارقام المقدمة عن عدد التركمان في كركوك. واورد مثالا بانهم قدموا رقم١٠٠٠ تركماني في السليمانية ولكن لايوجد تركماني واحد هناك.

ـ حدود كردستان في مطاليب حزب هيوا عام ١٩٤٤:

على اثر نشاط حزب هيوا بعد انتفاضة البارزانيين عام ١٩٤٣ بقيادة ملا مصطفى البارزاني وانتماء معظم الضباط الاكراد الى ذلك الحزب، وخاصة في الفرقة الثانية وللحيلولة دون تكرار انقلاب الجنرال بكر صدقي، التقى رئيس الوزراء نوري السعيد في كركوك بالضباط الاكراد مهددا اياهم بالاشتراك في السياسة والحزبية، ولكن حزب هيوا كان قد هيأ مذكرة فيها مطاليب الكرد انذاك، وكان المقدم آمر الفوج امين الرواندوزي مسؤول الخط العسكري بالفرقة الثانية، فقدم تلك المطاليب الى رئيس الوزراء طالبا تحقيقها ان

ارادت الحكومة ان يكون العسكريين الاكراد مخلصين للحكومة. وكان في تلك المطاليب تشكيل وحدة ادارية مؤلفة من الوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية الكردية بلواء الموصل وتأسيس مديرية عامة (المديرية العامة لكردستان).

وكان نوري السعيد يدرك مدى خطورة الوضع في كردستان ايران على كردستان العراق، فاقترح القيام باصلاحات ادارية سريعة وتعيين الاكراد المعتدلين في الوظائف الادارية في المنطقة الكردية، ولكنه اراد الاستيعاض عن المديرية العامة لكردستان بـ"المديرية العامة للمعارف في الشمال" تتألف من الوية كركوك والسليمانية واربيل والاقضية الكردية في لواء الموصل، وكلف رئيس حزب هيوا بتولي هذا المنصب ولكن الحزب رفض هذا الألتفاف على المطلب الاساسي وهو توحيد المناطق الكردية في وحدة ادارية واحدة.

ونتيجة لعدم قبول الحكومة بالمطاليب الاساسية للاكراد، قدم نوري السعيد استقالة حكومته وبين خطورة الوضع في كردستان، مما ادى الى اندلاع الثورة الكردية عام ١٩٤٥ بقيادة (**ليژنەی ئازادی کوردستان** ـ لجنة تحرير كردستان) المؤلفة من عدد من الضباط الذين التحقوا بالثورة بقيادة السيد مصطفى البارزاني.

ـ مسألة حدود كردستان بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

اندلعت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ عندما تحققت جبهة وطنية بين الاحزاب السياسية في العراق وتوحدت حلقات الضباط الاحرار في الجيش العراقي. وكانت احزاب الجبهة والضباط الاحرار متفقين على اسقاط النظام الملكي العميل واقامة جمهورية عراقية مستقلة، ولكن لا الاحزاب ولامنظمات الضباط لم يتفقوا على مايقتضي عمله بعد نجاح الثورة، فمنهم من يريد عراقا مستقلاً ديمقراطياً كالحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني واخرين ومعهم بعض منظمات الضباط القوميين مصممون على تحقيق وحدة فورية مع حكومة جمال عبد الناصر في مصر– وكان حزب البعث يعارض قبول الحزب الديمقراطي الكردستاني في الجبهة متهما اياه بانه حزب انفصالي، الامر الذي ادى الى بقاء الحزب المذكور خارج الجبهة ولكن تحقق اتفاق ثنائي بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي الذي كان يؤيد مطلب الاكراد من الحكم الذاتي.

نص الدستور العراقي على ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن. وكان الحزبان الشيوعي والديمقراطي الكردستاني يريان ان

تحقيق الحكم الذاتي في كردستان لايخل بهذه الشراكة، ولكن قائد الثورة ورئيس الوزراء عبد الكريم قاسم قد اعلن ان هذه الشراكة غير قابلة للتقسيم" وهذا يعني رفض المطلب الاساسي للاكراد في الحكم الذاتي، الامر الذي ادى الى اندلاع القتال بين القوات الحكومية والاكراد في كردستان. وكان هذا الموقف احد الاسباب التي ادى الى اضعاف موقف حكومة قاسم في صراعها ضد شركات النفط في العراق وتعاون كل من حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الديمقراطي الكردستاني ومجموعات من الضباط القوميين وبالتعاون مع بعض الحكومات العربية وبتأييد من الولايات المتحدة من اسقاط حكومة قاسم في ٨شباط ١٩٦٣ بانقلاب عسكري يميني مر من خلال مذابح مروعة ضد الشيوعيين والديمقراطيين.

كان الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة ملا مصطفى البارزاني يأمل ان يقر النظام الجديد بالمطاليب الكردية التي رفضها عبد الكريم قاسم، ولكن النظام الجديد قد رفض تلك المطاليب ومنها الحكم الذاتي.

كانت حكومة عبد السلام عارف بحاجة الى هدنة مع الحركة القومية الكردية ليتفرغ للمفاوضات مع شركات النفط لاسترداد بعض حقوق العراق من حصة العوائد وتحقيق الربح..الخ فاخذت

تغازل قيادة الحركة الكردية ولكن دون التوصل الى اي شيء. فقد القى الاستخبارات العسكرية محاضرة عن المسألة الكردية متهما اياها بـ "الانفصالية" والعمالة..الخ ،وابرز خارطة مطابقة تماما للخارطة التي اعدت اثناء الانتداب البريطاني كما قال عن ذلك ادموندز وهي ان الجهات المسؤولة البريطانية تريد اخراج جزر من المناطق العربية و التركمانية من بحر من المناطق الكردية .(انظر الخارطة التي نشرها مدير الاستخبارات العسكرية في عهد الرئيس عبدالسلام عارف)

خريطة كردستان العراقية

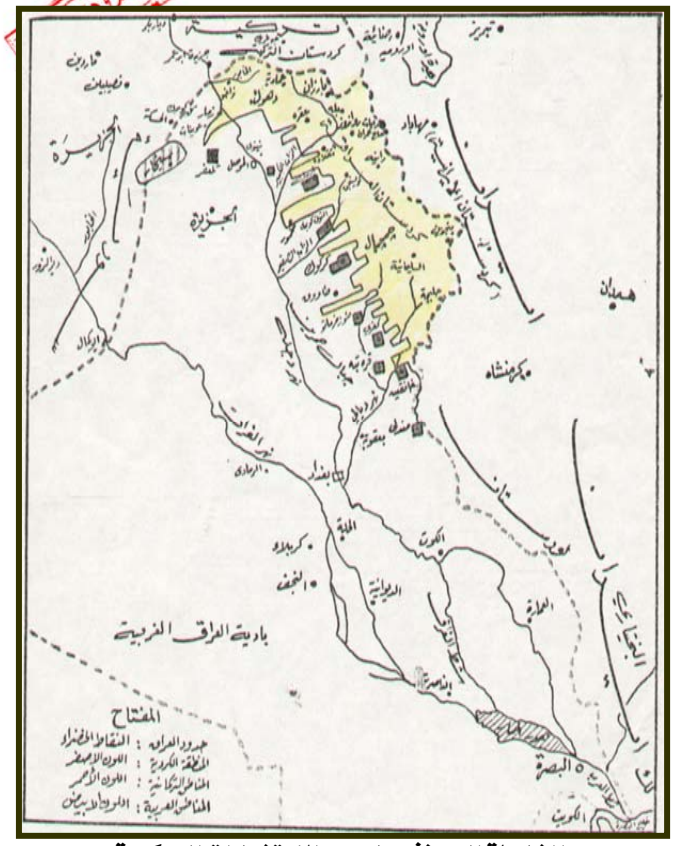

الخارطة التي نشرها مدير الاستخبارات العسكرية
في عهد الرئيس عبد السلام عارف

ـ حدود كردستان في مشروع اللامركزية الادارية الذي اعلنه رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزاز في عهد الرئيس عبد الرحمن عارف

تولى الرئيس عبد الرحمن عارف اثر مقتل شقيقه عبد السلام عارف السلطة، فورث تركة سلفه من المشكلة الكردية. وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعاني من الانشقاق الذي قام به مجاميع من المثقفين بقيادة الاستاذ ابراهيم احمد والسيد جلال الطالباني، ولجأت هذه الكتلة الى حكومة عبد الرحمن عارف توقياً من هجمات القوة المسلحة للحزب الديمقراطي على مقراتها. وكان ملا مصطفى البارزاني ابدى استعداده للتفاهم مع الحكومة ليسهل له معالجة المشاكل الداخلية في الحزب.

تمخض المباحثات مع الحكومة عن اعلان اللامركزية الادارية في كردستان. ولكن اية كردستان هذه والى اين تمتد حدودها؟! فقد بقى ذلك غامضا ولم تطبق حتى اسقطه حزب البعث بمساعدة عدد من كبار الضباط في الجيش او خارجه في ١٧ تموز ١٩٦٨ واخذ السلطة.

ـ حدود كردستان في بيان ١١ آذار ١٩٧٠

على اثر اقرار المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي بوجود قومية ثانية الى جانب القومية العربية وتبنيه فكرة حل المسألة القومية الكردية وبعد مفاوضات مع قيادة الحركة القومية الكردية، توصل الجانبان الى اصدار بيان ١١ آذار ١٩٧٠.

ان مايهمنا هنا في هذا البيان هو حدود كردستان وقد جاء في هذا البيان مايلي:

"١٣– يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان.

١٤– اتخاذ الاجراءات اللازمة بعد اعلان البيان بالمشاورة مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات الادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقا للاحصاءات الرسمية التي تجرى"

وجاءت في هذه الفقرة عبارة: "وحيث ان الحكم الذاتي سيتم في اطار الجمهورية العراقية، فان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال."

في هاتين الفقرتين من البيان دليلين على ان لواء كركوك هو المقصود في ادخاله ضمن حدود كردستان.

١- ان عبارة الـ "كثرة الكردية" تلتقي مع احصاءآت عام ١٩٥٧ التي تم الاتفاق على ان تكون هي المعول عليها في تحديد الهوية القومية للواء كركوك. فقد تبين ان عدد الاكراد هو ١٨٧٥٩٣ والتركمان ٨٣٣٧١ والعرب١٠٩٦٢٠. فنسبة الكرد هي ٤٨,٣٪ والتركمان هي ٢١,٤٪ والعرب ٢٨,٢٪ .

٢- ان عبارة،"ان استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية" يقصد بها لواء كركوك الغنية بالبترول.

في سياق مداولاتي حول موقع لواء كركوك طلب مني صدام حسين ان افرز على خارطة لواء كركوك المنطقة التي يسكنها الاكراد عن المناطق التي يسكنها العرب. فقد فصلت القرى الكردية عن القرى التي يسكنها العرب بصورة دقيقة، وعند الوصول الى مدينة كركوك، قال: ماذا تقول عن مدينة كركوك؟،أليس بالامكان جعل وادي "خاصة" حدا فاصلا بين المنطقتين؟، ولم يحسب اي حساب لوجود التركمان. لم اوافق على هذا التقسيم، لأن صوبي الوادي خليطان من الكرد والتركمان وان عدد العرب قليل.

ـ التغييرات التي احدثتها حكومة البعث على حدود كردستان

كانت فترة حكم البعث في كردستان اكثر الفترات لاجراء تغييرات في حدود كردستان وفي الوضع الاداري للواء كركوك.

وعلى الرغم عن تعليق مستقبل لواء كركوك على اجراء احصاءآت جديدة، الاّ ان قيام الحكومة بتغييرات سكانية فيها، جعلت القيادة الكردية ان لاتعترف بأية احصاءات جديدة في ظروف الاستمرار بتعريب المنطقة، بل ان تكون احصاءآت عام ١٩٥٧ هي المعول عليها في معرفة التركيب السكاني في هذا اللواء لمعرفة "الكثرة الكردية" الواردة في بيان ١١ آذار ١٩٧٠.

وعندما يقرأ المرء تقارير ادموندز يعتقد انه كتب تلك التقارير لسلطات حكومة البعث لا لوزارة المستعمرات البريطانية. فقد اقدمت على فصل قضاء جمجمال مع نواحيها وجميع سكانها من الاكراد وكذلك قضاء (كلار) عن لواء كركوك والحاقها بلواء السليمانية، وبذلك توجه ضربة قاصمة لظهر "الكثرة الكردية" في لواء كركوك. واكثر من ذلك، فقد فصلت قضاء (طوز) مع نواحيها

عن لواء كركوك والحقتها بمحافظة صلاح الدين. كما فصلت قضاء كفري والحقتها بمحافظة ديالى. وهذه المناطق فيها كثرة كردية مع اعداد كبيرة من تركمان الشيعة.

ـ التغييرات الادارية والسكانية بلواء كركوك

مقترحات معاون الحاكم السياسي البريطاني ادموندز:

ان اول اقتراح بتغيير اداري تعرض له لواء كركوك كان الاقتراح الذي قدمه ادموندز الى وزارة المستعمرات البريطانية في ظل الانتداب البريطاني. وكانت اكثرية سكان لواء كركوك من الاكراد كان يشكل عقبة امام سلطة الانتداب لفصل هذا اللواء من كردستان وربطها بحكومة بغداد. وقد اقترح معاون الحاكم السياسي بكركوك ادموندز الذي اصبح مستشارا لوزارة الداخلية فيما بعد، فصل قضاء جمجمال وناحية قەلاسيوكه (آغجلر) وكذلك ناحية سرقلعة (قضاء كلار حاليا) بلواء السليمانية بقصد تقليل نفوس الكرد في هذا اللواء، لأن سكان تلك الاقضية والنواحي هم من الاكراد. وبرر السبب في ذلك، الموقع الستراتيجي العسكري للواء كركوك لحماية الخط الحديدي والطريق الدولي البري. واشار ادموندز الى وجود آبار النفط بكركوك وهي ضرورية

للمصالح البريطانية ولكنه تخوف من حدوث اضطرابات من جانب الاكراد لهذا الاجراء، فارجيء الى وقت آخر.

ولم يذكر ادموندز ان هذا الاجراء هو لمصلحة التركمان او العرب لأنه، خلافا لنوايا الاكراد تجاه التركمان كان يشجع او ينصح التركمان بالتعرب او التكرد.

عمليات التعريب

ان اول عملية تعريب المناطق السهلية الخصبة، قام بها حكومة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي عندما بدأ بارواء سهل حويجة التي كانت مراع ربيعية للعشائر الكردية سمايل عزيرى و طالباني و داوودة و كاكەيى وغيرها، وتحويلها الى منطقة زراعية مروية لتوطين عشيرة عبيد التي كانت في منطقة (سبيجة) في تخوم جبل حمرين.

وتم تنفيذ مشروع أروائي آخر بناحية قرەتبه التابعة لقضاء كفري، وهو مشروع ري كشكول لاسكان فخذ من عشيرة الجبور.

ان التقارير التي رفعها معاون الحاكم السياسي ادموندز تشير فقط الى وجود عشيرة العبيد بناحية (سبيجة) وعشيرة (كردي) بناحية قرەتبه. وقد لعبت شركة النفط I.P.C ودائرة السكك الحديدية دورا في اجراء تغيير سكاني بلواء كركوك عندما وظفت اعداد كبيرة من غير الكرد والتركمان في دوائرها خلافا لتعهدات العراق امام عصبة الامم بتعيين الاكراد في هذه الدوائر.

ـ عملية التعريب من قبل حكومة البعث:

كان في برنامج حكومة البعث تعريب لواء كركوك تعريبا كاملا. وتجلى ذلك في الامور الآتية:

١- نقل افخاذ كاملة من العشائر العربية من جنوب وغرب العراق الى محافظة كركوك (التأميم). فقد اطلعت على قرار من مجلس قيادة الثورة تقضي بنيل فخذ من عشيرة (آل بدير) مع سجلات احوالهم المدنية الى محافظة كركوك. وبنت عدة احياء لاسكان العرب في مدينة كركوك والمدن والبلدات الاخرى.

٢- نقل الموظفين الاكراد من كركوك الى المحافظات الشمالية والجنوبية.

٣- نقل عشائر كردية كاملة من مواطنها الى المحافظات العربية والجنوبية. ومثال على ذلك نقل عشيرتي بالانى وزند من منطقة (زەنگابات) بناحية قرەتبه الى محافظة الانبار واسكان العرب فيها.

٤- اصدرت مجلس قيادة الثورة قرارا يقضي بنقل التركمان اولا والاكراد ثانيا الى محافظة الانبار، وفعلا بدأت ببناء مجمعات

سكنية لنقلهم الى هناك. ولكن مع اندلاع الحرب مع ايران اوقفت الحكومة هذه العملية لاسباب امنية ومالية.

٥- اصدار قانون يقضي باطفاء الحقوق التصرفية للاراضي المفوضة بالطابو للمالكين. وكان الهدف رفع يد المالكين الكرد والتركمان عن تلك الاراضي وتأجيرها الى المزارعين العرب من شيوخ العشائر.

٦- اصدار قانون يقضي بتغيير قرارات توزيع الاراضي الزراعية الى الفلاحين بموجب قانون الاصلاح الزراعي الى اراضي مؤجرة لهم بموجب عقود يمكن الغاؤها في اي وقت. وفعلا الغت هذه العقود مع الفلاحين الاكراد والتركمان وتعاقدت عليها مع العرب الوافدين.

٧- منح قطعة ارض سكنية بكركوك الى العوائل العربية الوافدة ومع عشرة الآف دينار لمساعدتهم لبناء دور لهم عليها.

٨- منح وكالات الشركات والمؤسسات الاقتصادية الحكومية الى العرب الوافدين واجراء كل التسهيلات لهم.

٩- منع الاكراد والتركمان من شراء العقارات، ولا يجوز لهم بيع عقاراتهم لغير العرب.

وتوجت الحكومة هذه الاجراءآت باجبار الكرد والتركمان بـ "تصحيح!" هويتهما القومية الى القومية العربية والاّ يحرمون من جميع حقوق المواطنة: ويرحلون الى خارج اللواء، كما اصدرت الحكومة امرا بمنع التحدث في دوائر ومؤسسات الدولة الاّ باللغة العربية وعدم الاجابة لمن يتحدث بغير اللغة العربية.

وقد كتب مؤلف هذا الكتاب رسالة الى رئيس الجمهورية صدام حسين حول هذه الاجراءآت بلواء كركوك جاء فيها:

(علمت وانا من كركوك ان الحكومة امرت بمنع التحدث بغير اللغة العربية في دوائر الدولة، ولا يستبعد ان تمنع التحدث باللغتين الكردية والتركمانية في عموم اللواء وسبق للحكومة ان اجبرت الاكراد والتركمان على املاء استمارات لـ " تصحيح!" هويتهم القومية الى العربية.

السيد الرئيس.. قال تعالى في القرآن الكريم.... "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عندالله اتقاكم."

صدق الله العظيم

ويعني هذا ان الله تعالى مثلما خلقكم عربا خلق غيركم شعوبا اخرى، ويوحى اجراء تصحيح القومية بان الله تعالى "استغفره والتمس عفوه" قد اخطأ في خلقنا اكرادا وانكم تصححون ذلك الخطأ. اننا على اعتاب القرن الحادي والعشرون وان الذين ساروا على مثل هذه السياسة قبل حوالي قرن قد تخلوا عن هذه السياسة الخاطئة، لأن مصيرها الاخفاق تماما."

ان الحكومة قد منعت الاكراد والتركمان من القيام باي نشاط سياسي قومي، الامر الذي ادى الى السياسيين التركمان الاستفادة من الديمقراطية في المناطق المحررة من كردستان وعدم وجود اية حساسية مضادة لهم، ان يفتحوا عشرات من المقرات الحزبية للقيام بمختلف النشاطات السياسية والاجتماعية بحرية تامة.

اما اجراءآتها بشأن تصغير كردستان، فقد بدأت بافراغ شريط حدودي مع ايران وتركيا بعرض ٣٠ كيلو مترا من سكانها الاكراد وازالة جميع القرى والبلدات في هذه المنطقة الواسعة، ليس فقط لعزل كردستان العراق عن الاقسام الموجودة في ايران وتركيا، بل لايقاف المواقف الانسانية لتلكما الحكومتين عندما اضطر الاكراد اللجوء اليهما تحت ضربات القمع العسكري ضدهم.

اصبحت كردستان العراق في تلك الحالة بقعة معزولة عن العالم الخارجي. وبالاضافة الى فصل لواء كركوك عنها، فانها فصلت مساحات واسعة في لوائي اربيل ودهوك من السهول الزراعية الخصبة والمناطق التي تتواجد فيها النفط. كسهول سليفاني وشيخان وسنجار وسهل قراج (ديبەگە) بلوائي اربيل ودهوك. وقد قدرت هذه المناطق المستقطعة من كردستان بحوالي ٤٠٪ منها.وتوجّت الحكومة تلك العمليات، بعمليات الانفال.

التركيب السكاني
والتوزيع الجغرافي في كردستان

ان لكثافة السكان والتوزيع الجغرافي دور كبير في كيفية نيل قومية او اقلية قومية لحقوقها القومية المشروعة. ولنبدأ بالتركيب السكاني لولاية الموصل العثمانية ومن ثم الاحصاءآت الرسمية لنفوس كل من الكرد والتركمان و توزيعهما الجغرافي لهما.

ان اول الارقام التي اعلنت عن التركيب السكاني لولاية الموصل، هي التي قدمتها تركيا والعراق وبريطانيا الى عصبة الامم.

القومية	الارقام التركية	الارقام البريطانية	الارقام العراقية
الاكراد	٢٦٤٨٣	٤٢٤٧٤٠	٤٩٤٠٠٢
التركمان	١٤٦٩٦٠	٦٥٨٩٣	٣٨٦٥٢
العرب	٤٣٢١٠	١٨٣٧٦٣	١٦٤٩٤١

وقد قدر عدد الرحل من الاكراد والعرب بـ ٧٠٠٠٠ ولم يدخلو الايزديين والشبك في تلك الارقام والبالغ عددهم بين ١٨–٢٠ الف آنذاك، وقدرت نسبة سكان الكرد الى مجموع سكان العراق ٢٣٪

منه علماً ان تلك الارقام لم تحو عدد الاكراد خارج حدود ولاية الموصل كخانقين ومندلي وبدرة وجسان وزرباطية... الخ.

واول احصاء رسمي قدمته الحكومة العراقية هو احصاء عام ١٩٢٩، كان كالآتي:

عدد الاكراد ٨٧٠٤٢٩ والتركمان ٩٠٦٤٤ والعرب ٤٠٧٤٨

وكانت تقديرات بريطانيا سكان مدينة كركوك بين عامي ١٩١٧– ١٩٢٥،هي: ٧٥٠٠٠ كردي و٣٥٠٠٠ تركماني و١٠٠٠٠ عربي.

ولتحديد عبارة "الكثرة الكردية" الواردة في بيان ١١ آذار ١٩٧٠ في المناطق التي ستتمتع بالحكم الذاتي ونظرا لاستمرار الحكومة في تعريب لواء كركوك، اعتبر احصاء سنة ١٩٥٧ هو المعول عليه، وكان الاحصاء الرسمي كالآتي:

الاكراد ١٨٧٥٩٣

التركمان ٨٣٣٧٨

العرب ١٠٩٦٢٠

وحسب هذه الاحصاءآت كانت نسبة سكان الاكراد ٤٨,٣٪ والتركمان ٢١,٤٪ والعرب ٢٨,٢٪.

وهناك تقديرات متناقضة للمسؤولين الاتراك في تركيا عن عدد نفوس التركمان. فقد صرح وزير خارجية تركيا بعد ثورة ١٩٥٨ ان

تركيا قلقة على مصير ٢٠٠ الف تركماني في العراق في حين قدرت رئيسة وزراء تركيا السيدة تانصو جيلر بأكثر من مليون تركماني ـ وقد قدرت في مؤلفي "كردستان والتركمان" نفوس التركمان بحوالي ٦٠٠ الف اعتمادا على ازدياد نفوسهم بنفس نسبة ازدياد نفوس العراق.

ـ العلاقات الاخوية بين الكرد والتركمان.

عاش الاكراد والتركمان على مرّ التاريخ منذ تواجدهم معا او جوارا دون ان يكدّر علاقتهما اي شيء، وقد اثبتت الحياة انهما كلما كانا متعاونان متحالفان كان النصر حليفهما وكلما تفرقا اصابهما الضعف وتغلب عليهما الغير.

نحن لانغور في اعماق التأريخ ولكننا نأتي بعدد من الامثلة على ذلك.

عندما غزت الدول الاوروبية في الحروب الصليبية بلاد الشرق الاسلامي تحالف الكرد والترك وغيرهما من المسلمين للتصدي للغزاة. فقد تعاون الترك بقيادة نور الدين زنكى مع الكرد بقيادة شيركو شادي عم يوسف نجم الدين صلاح الدين الايوبي، دون ان يعترض احد منهما على قيادة الاخر، لأن المجاهدين الترك والكرد

انتخبوا نور الدين الزنكى اميرا لهما، وعندما توفى نور الدين انتخب الطرفان صلاح الدين الايوبي قائدا لهما، الامر الذي ادى الى انتصارهما على الصليبيين وطردهم من فلسطين ودخلوا القدس الشريف منتصرين.

وقاتل الترك والكرد لسنين طويلة ضد غزوات الروس وتمكنا من حماية ديار المسلمين لقرون.

وعندما نزل البريطانيون من "الشعيبة" بجنوب العراق قاتلا بشجاعة ضد الغزاة الاستعماريين.

وفي حرب الاستقلال في تركيا، عندما غزى اليونانيين بدعم من الانكليز تركيا، قاتلا معا لطرد المتدخلين من بلادهم.

وفي كركوك، عندما اعتدى الجيش المرتزق البريطاني (الليفي) عام ١٩٢٤ على الاهلين، قاتل الاكراد والتركمان لحماية الاهلين.

ـ المشاكل التي حدثت بين الاكراد والتركمان

ليس هناك سبب موضوعي لحدوث اية مشاكل بين الكرد والتركمان. فهما بالاضافة الى القرون من العيش سوية، فقد حدثت علاقات روحية وقرابة وعلى نطاق واسع بينهما. وكثير من الكرد والتركمان ينتسبون الى القوميتين عن طريق الزواج والقرابة ومعظم المدن التي تتواجد فيها ترتبط اقتصاديا وتجاريا بالقرى الكردية التي تحيط بتلك المدن وهناك مقولة تقول، السوق ينتعش بالاكراد.

ولم تحدث اية مشكلة بين الكرد والتركمان في اية مدينة يتواجدان فيها سوية غير مدينة كركوك.

لماذا حدثت المشاكل في مدينة كركوك؟

مدينة كركوك فيها عدد كبير من الاكراد ويليهم التركمان ثم العرب. ويستبان ذلك من الاحصاءآت الرسمية قبل اقدام حكومة البعث على ترحيل اعداد كبيرة من الاكراد بحجج غير قانونية.

والتركمان يشكلون اقلية كبيرة يجب ان يحسب لهم الحساب في التوازن بين حقوقهم القومية وواجباتهم.

يعتقد بعض الاكراد بان الهوية القومية لمدينة كركوك هي كردية صرفة ولا يشكلون التركمان الاّ اقلية لايؤبه بها. ويعتقد بعض التركمان ان الهوية القومية لهذه المدينة هي تركمانية صرفة، فيتجاهلون هذه الكثرة الكردية. ويعتقد كل طرف بان اي نشاط سياسي او اجتماعي للآخر يمسخ الهوية القومية للطرف الآخر.

وقد نشأت في المدينة احزاب ومنظمات كردية وتركمانية. فاقوى حزب سياسي قومي، وهو حزب (هيوا) تأسس في مدينة كركوك وقام هذا الحزب بثورتين قوميتين في عامي ١٩٤٣و ١٩٤٥ ولم يتجاهل اي حزب كردي وجود قومية اخرى وهي التركمان، بينما لم يذكر اي حزب تركماني وجود الكرد مع التركمان، وكان هذا الموقف احد اسباب الجفاء بينهما وحدثت احداث مؤلمة ومؤسفة استفاد منها من يطمع في ازالتهما معا.

قالت الحكومة في المفاوضات التي اجرتها مع السيد جلال الطالباني عام ١٩٨٤: "نحن لانقول كركوك غير كردية ولا نقول عربية، ولكن وجودها في الحكومة المركزية افضل لنا ولكم"

ولنعرض على القارىء الكريم بعضا من تلك المشاكل غير الموضوعية التي حدثت بينهما:

- زيارة السيد مصطفى البارزاني لكركوك عام ١٩٥٨:

كان السيد البارزاني وبعض اخوته مبعدين الى كركوك بعد قمع انتفاضة البارزانيين عام ١٩٣١ وبعد قمع الثورة الكردية عام ١٩٤٥ اضطر عدد كبير من المشاركين في الثورة، بينهم عدد من الضباط للانسحاب الى مهاباد. وبعد قضاء حكومة شاه على جمهورية كردستان الشعبية هناك قام البارزاني وجماعته بمسيرة طويلة وصلوا الى الاتحاد السوفياتي. وعند عودتهم بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ استقبله الشعب بحفاوة تكريما لنضاله الشاق الطويل رأى من واجبه الوفاء لكل الذين رحبوا به، فقام بجولة في كردستان زار خلالها مدينة كركوك ونزل ضيفا على الحكومة، استقبل البارزاني وودع من قبل الجماهير الكردية في كركوك. وكان يسجل موقفا نبيلا للتركمان لو شاركوا في ذلك او زاره وفد منهم للترحيب به، ولكنهم لم يفعلوا.

انا شاهد عيان لما حدث. كنت انا واحد اقاربي آخر من توجه الى المطار بسيارتي الخاصة لتوديع البارزاني. وعند مرورنا بالقرب من مقهى (يلدز) بصوب (قوريه) وجدنا سيارة من نوع بيكاب مليئة بعصى ينزله عدد من شباب التركمان ويخفونها تحت مقاعد المقهى. فلا يحتاج المرء الى كثير من الذكاء ليعرف المقصود من ذلك.

عند وصولي الى المطار وجدت مدير الشرطة زكي الخطيب وآمر الانضباط هدايت ارسلان. طلبت من مدير الشرطة العودة فورا الى المدينة لاتخاذ اجرائين، اولهما: تغيير مسار عودة المودعين الى طريق بعيد عن المقهى المذكور و الثاني تطويق المقهى للحيلولة دون حدوث اصطدام بين الكرد والتركمان، ولكن مدير الشرطة لم يتخذ مايلزم للحيلولة دون حدوث ذلك. وعند عودة المودعين هاجمهم مجموعات من التركمان بالعصى فحدث ماحدث.

كان المقدم هدايت ارسلان رجلا مسناً ويعان من اصطرابات القلب وفي المطار انتابته نوبة قلبية نقل الى المستشفى وانتقل الى رحمة ربه. وفي اليوم الثاني قام عدة مئات من التركمان بمظاهرة استفزازية ضد الاكراد من دون اي مبرر.

اتخذ قائد الفرقة ناظم الطبقچلي بعض الاجراءآت الامنية وجمع عدد من وجوه الاكراد والتركمان للتعاون في اتخاذ مايلزم لتهدئة الوضع. وقد هيأت بيان مشترك يوقع عليها الحاضرون من الطرفين، لنشرها، اليكم صورة منها:

ـ بيان لجنة التعاون الوطني بكركوك

الى اهالي كركوك الكرام

ياهالي كركوك عربا واكرادا واتراكا واثوريين وارمناً

كان المستعمرون وعملاؤهم من الخونة والرجعيين يبثون سموم التفرقة والعداء بين مختلف القوميات في وطننا الحبيب، وعلى الاخص في المناطق الحيوية الحساسة كمدينة كركوك المتكونة من قوميات متعددة. وقد استهدفوا من ذلك فصم تلك الروابط الاخوية بين مختلف القوميات والاقليات التي عاشت متآخية متعاونة منذ القديم. وكلما ضعفت يقضتنا تمكن العدو من النيل منا واثارة الفتن بيننا غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة زعيمنا البطل عبد الكريم قاسم التي ساندها الشعب العراقي جميعاً، جاءت ضربة قاصمة للمستعمرين ومؤآمراتهم ودسائسهم.

فقضت نهائيا على السيطرة الاستعمارية في وطننا الحبيب وبدأت بتصفية الاقطاع. وتقوم حكومة جمهوريتنا الوطنية باصلاحات عميقة تهدف بذلك تأمين مصالح كافة الشعب العراقي دونما تمييز او تفريق. ولذا بدأ عملاء الاستعمار المتسترين بالعمل على عرقلة تثبيت مكاسب الثورة بكل الوسائل الحقيرة الدنيئة للاساءة الى سمعتنا. وما هذه التفرقة في هذا الجزء من الوطن العراقي بين الأكراد والاتراك والحوادث المؤسفة التي وقعت بين أبناء الوطن الواحد، الا جزء من مؤامرات عملاء الاستعمار وبايعاز وايحاء منهم يقصد بها اضعاف وحدتنا وتآخينا ويقضتنا تجاه عدونا الرئيسي المشترك، الاستعمار والاقطاع.

ياجماهير كركوك..

لنتحد جميعا عربا واكرادا واتراكا وارمنا واثوريين لصيانة جمهوريتنا الوطنية ولتثبيت مكاسب ثورتنا المجيدة وتطويرها. لنكون يدا واحدة نقف بالمرصاد لدسائس العدو، ونفضح عملائه المتسترين ونقبر مشاريعهم.

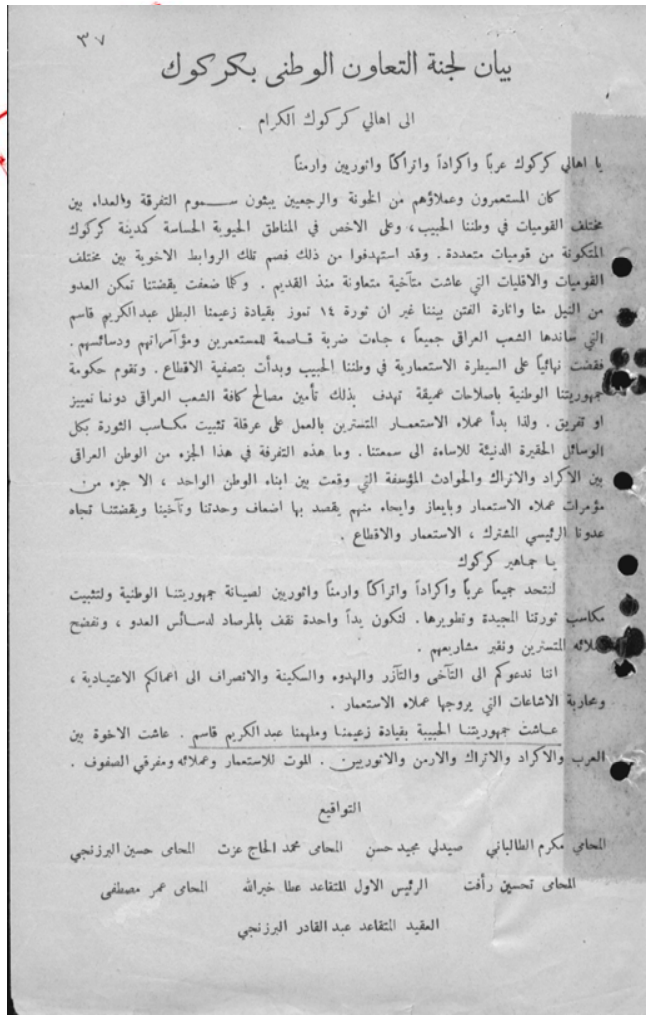

٣٧

بيان لجنة التعاون الوطني بكركوك

الى اهالي كركوك الكرام

يا اهالي كركوك عرباً واكراداً واتراكاً وانوريين وارمناً

كان المستعمرون وعملاؤهم من الخونة والرجعيين يبثون سموم التفرقة والعداء بين مختلف القوميات في وطننا الحبيب، وعلى الاخص في المناطق الحيوية الحساسة كمدينة كركوك المتكونة من قوميات متعددة. وقد استهدفوا من ذلك فصم تلك الروابط الاخوية بين مختلف القوميات والاقليات التي عاشت متآخية متعاونة منذ القديم. وكلما ضعفت يقظتنا تمكن العدو من النيل منا واثارة الفتن بيننا غير ان ثورة ١٤ تموز بقيادة زعيمنا البطل عبدالكريم قاسم التي ساندها الشعب العراقي جميعاً، جاءت ضربة قاصمة للمستعمرين ومؤآمراتهم ودسائسهم. فقضت نهائياً على السيطرة الاستعمارية في وطننا الحبيب وبدأت بتصفية الاقطاع. وتقوم حكومة جمهوريتنا الوطنية باصلاحات عميقة تهدف بذلك تأمين مصالح كافة الشعب العراقي دونما تمييز او تفريق. ولذا بدأ عملاء الاستعمار المتسترين بالعمل على عرقلة تثبيت مكاسب الثورة بكل الوسائل الحقيرة الدنيئة للاساءة الى سمعتنا. وما هذه التفرقة في هذا الجزء من الوطن العراقي بين الاكراد والاتراك والحوادث المؤسفة التي وقعت بين ابناء الوطن الواحد، الا جزء من مؤمرات عملاء الاستعمار وبايعاز وايحاء منهم يقصد بها اضعاف وحدتنا وتآخينا ويقظتنا تجاه عدونا الرئيسي المشترك، الاستعمار والاقطاع.

يا جماهير كركوك

لنتحد جميعاً عرباً واكراداً واتراكاً وارمناً وانوريين لصيانة جمهوريتنا الوطنية ولتثبيت مكاسب ثورتنا المجيدة وتطويرها. لتكون يداً واحدة تقف بالمرصاد لدسائس العدو، وتفضح عملائه المتسترين ونفير مشاريعهم.

اننا ندعوكم الى التآخي والتآزر والهدوء والسكينة والانصراف الى اعمالكم الاعتيادية، ومحاربة الاشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار.

عاشت جمهوريتنا الحبيبة بقيادة زعيمنا وملهمنا عبد الكريم قاسم. عاشت الاخوة بين العرب والاكراد والاتراك والارمن والاثوريين. الموت للاستعمار وعملائه ومفرقي الصفوف.

التواقيع

المحامي مكرم الطالباني صيدلي مجيد حسن المحامي محمد الحاج عزت المحامي حسين البرزنجي

المحامي تحسين رأفت الرئيس الاول المتقاعد عطا خيرالله المحامي عمر مصطفى

العقيد المتقاعد عبد القادر البرزنجي

كتابخانه ديجيتالى ئاوينه

اننا ندعوكم الى التآخي والتآزر والهدوء والسكينة والانصراف الى اعمالكم الاعتيادية، ومحاربة الاشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار.

عاشت جمهوريتنا الحبيبة بقيادة زعيمنا وملهمنا عبد الكريم قاسم. عاشت الاخوة بين العرب والاكراد والاتراك والارمن والاثوريين. الموت للاستعمار وعملائه ومفرقي الصفوف.

التواقيع

المحامي مكرم الطالباني

صيدلي مجيد حسن

المحامي محمد الحاج عزت

المحامي حسين البرزنجي

المحامي تحسين رأفت

الرئيس الاول المتقاعد عطا خير الله

المحامي عمر مصطفى

العقيد المتقاعد عبد القادر البرزنجي

ونحن نذّكر الاخوة التركمان بما قاموا به عند مرور وزير خارجية تركيا توفيق رشدي آراس من كركوك للتمهيد لعقد ميثاق (سعد آباد) المسندة والموحى به من الدول الاستعمارية. وقد قاموا باستقباله استقبالاً حاشدا يحملون الاعلام التركية وينحرون الذبائح تحت اقدامه. ومع ان ميثاق سعد آباد كان فيه مواد ضد اماني الاكراد في المنطقة، فلم يقم الاكراد بما يمس مشاعر اخوتهم التركمان، في حين ان الحكومة اقدمت على اتخاذ الاجراءآت القانونية بحق عدد من التركمان وزجت بعدد منهم في السجون بتهمة الاخلال بالامن والاساءة الى الحكومة ولأن المستقبلين لم يحملوا اي علم عراقي.

الاحداث المؤسفة والمؤلمة
في الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز
١٩٥٨

اقـول مـسبقا اننـا جميعـا الكـرد والتركمـان والعـرب نتحمـل مسؤولية ماحدث من الاعمال المؤلمة في عام ١٩٥٩.

خلال العام الاول من الثورة حدثت احداث كادت ان تـؤدي الى تآكل الثورة من الداخل. فقد حدثت نزاعات بين منظمات الـضباط الاحرار واحـزاب جبهـة الاتحـاد الـوطني حـول الوحـدة الفوريـة مـع الجمهوريـة العربيـة المتحـدة وحـول تـشكيل مجلـس قيـادة الثـورة يتمثل فيه ممثلوا جميع منظمات الضباط الاحرار وتشكيل حكومة ائتلافيـة مـن جميـع الاحـزاب تحـت اشـراف مجلـس قيـادة الثـورة وبسبب الخلاف حول تلك المسائل، انـسحب حـزب البعـث العربـي الاشـتراكي مـن الحكومـة، كمـا انـسحب حـزب الاسـتقلال ايـضا وتمـسكا بالديمقراطيـة الليبراليـة كـان موقـف الحـزب الـوطني الديمقراطي سلبيا من حكومـة عبـد الكـريم قاسـم وانـسحب الـوزير الكردي بابا علي ايضا من الوزارة، واجهض عمل انقلابي حاول بـه رشـيد عـالي الكيلانـي بالتعـاون مـع عـدد مـن الـضباط اليمينـيين المتقاعدين وبعض الموجودين في الخدمة.

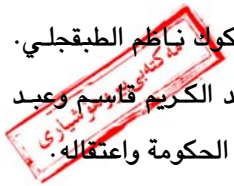

وقد حامت الشبهة حول قائد الفرقة في كركوك نـاظم الطبقجلـي. كما حدث خلاف حاد بين قطـبي الثـورة عبـد الكـريم قاسـم وعبـد السلام عارف ادى الى اقصاء عبد السلام عن الحكومة واعتقاله.

كان موقف قائد الفرقة ناظم الطبقجلي منذ تعيينه قائدا للفرقـة الثانيـة سـلبيا مـن الاكـراد ومـن كـل القـوى الديمقراطيـة المؤيـدة لحكومة عبد الكريم قاسـم وخاصـة مـن الـشيوعيين. وكـل الـدلائل توحى بان ناظم الطبقجلـي يرتـب الوضـع لخلـق جمـاهير معارضـة لحكومـة قاسـم وابعـاد الـضباط المؤيـدين لهـا مـن الفرقـة الثانيـة واحلال الضباط المعارضين لها محلهم.

ان التركمان لم يساهموا في الاشتراك في منظمات الضباط الاحرار ولا في جبهة الاتحاد الوطني. ولموقفهم السلبي من الثورة اصلاً ومن الاكراد والشيوعيين المؤيد لها، وجد الطبقجلـي منالتـه في التقريـب وفعلا قام اليمينيون منهم بحشد جماهير التركمـان ضـد المؤيـدين للثورة في كركوك، فبـدأوا القيـام بقـراءة المناقـب النبويـة الـشريفة باعداد لم يقوموا بها في كل تأريخ مدينة كركوك وكان الطبـقـچلى يحضر كلها.

وانكشفت نوايا الطبقجلي عندما قام هو وعبد الوهاب الشواف والضباط المؤيدين لهما بمحاولة انقلابية تمكن عبد الكريم قاسم وبمساندة من الجماهير سحقها وقتل واعدام المساهمين فيها.

اذن.. القائمين بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ استقطبوا حول قطبين متناقضين لم يتمكنوا من حل مشاكلهم في الوقت المناسب.

ارسل عبد الكريم قاسم القائد الشيوعي، العميد الركن داوود الجنابى قائداً للفرقة الثانية، وبازالة الطبقجلي واحلال الجنابي محله، ازداد نشاط المؤيدين لعبد الكريم، وخاصة الشيوعيين والديمقراطيين والمنظمات الكردية. لم يكن موقف داوود الجنابي ولا المؤيدين لحكومة قاسم سلبيا من التركمان وكان معهم العديد منهم، منظمين ومؤيدين، يلعبون دورهم في النشاط السياسي والاجتماعي.

ادى كل ماذكر اعلاه الى ازدياد النفرة بصورة غير موضوعية بين التركمان والاكراد وبين الرجعيين والتقدميين في كركوك، وتنافس كل طرف مع الآخر في ابراز الهوية السياسية والقومية لمدينة كركوك. في هذا الجو المتوتر وتعميق التناقضات حلت ذكرى ثورة ١٤ تموز.

هناك دلائل كثيرة تؤكد ان البعث او جيوب منه لعب دورا كبيرا في تعميق الخلافات بين الكرد والتركمان ناهيك عن الدور السري لشركات النفط التي حاصرتها الحكومة لانتزاع حقوق العراق منها ودور بعض دول الجوار.. في مثل هذه الظروف المعقدة كان الطرفان يتهيئان للاحتفال بذكرى الثورة منفردين كل بأسلوبه الخاص، الهدف منه تبيان الهوية القومية لمدينة كركوك. وليس هناك دليل على نية الموكب الذي خرج بهذه المناسبة الاعتداء على الآخرين، ولكن الطرف الاخر فسره بالاستفزاز له، وكما بين بعض شهود عيان ان اعتداءً حصل على مؤخرة الموكب اضطرت الشركة على اطلاق بعض العيارات النارية للتخويف، ولكن كان له تأثير عكسي على الطرفين.

اقول، اننا جميعا نتحمل مسؤولية ماحدث، وكان بالامكان تحاشي كل ذلك فيما اذا جرى الاتفاق على تنظيم احتفال مشترك يشترك فيه الكرد والتركمان واحزابهما، واذا جرى الاتفاق على الشعارات الموحدة، فيه كل الخير واذا لم يجر ذلك فيحمل كل الاطراف شعاراتهم، او اقتصار الاحتفال على اجتماع مشترك او منفردين من دون حدوث اي احتكاك او استفزاز. ولعبت المصالح الشخصية دورا كبيرا ايضا في تلك الاحداث.

انني وضعت" بيان لجنة التعاون الوطني بكركوك" الذي قدمت انا صيغته المكتوبة، فاستحسن الطرفان هذا البيان المشترك لسكب الماء لا الزيت على النار وعادت الامور الطبيعية بين ابناء تلك المدينة التي عاش فيها الاكراد والتركمان وغيرها.

علينا ان نأخذ درساً من تلك الاخطاء التي نتحمل جميعا مسؤوليتها ونعمل باخلاص للحيلولة دون تكدر العلاقات الاخوية بيننا. على اساس نيل كل طرف اقصى حقوقه وتلقي كل تلك الحقوق لما فيها مصلحة الجميع.

قتل نخبة من التركمان واعدمت نخبة من الاكراد ولكن من حل محل من! هل الكرد، هل التركمان؟!. ثم من منا في كركوك لايجري في شراييه دماء الكرد والتركمان معاً؟ الا يعود نسب عطا خير الله واحسان خير الله الى عشيرة شيخ بزيني الكردية وعطا جميل عندما صعد المشنقة هل كان يعرف جملة كردية واحدة. وانا مكرم الطالباني الذي يعود نسبي الى قبيلة كردية معروفة، الا التقى من الام مع الشاعر التركي المعروف (محمد دايخ اوزتركمان)؟.

آراء عن الحقوق القومية للتركمان في كردستان

عندما نغمد الى تحليل قضية اجتماعية كالمسألة القومية، يتوجب علينا ان نضعها في نطاق تأريخي معين واذا كان الموضوع يدور حول بلد معين، ان نأخذ بنظر الاعتبار الخصائص الملموسة التي تميز هذا البلد عن سواه في حدود تأريخية واحدة معينة. فالأطار التأريخي في بلادنا الآن يتميز باستيقاض المشاعر القومية ولكن في ظروف الحاجة الى الديمقراطية، فاي تجاهل لوجود القوميات او الاقليات القومية كمن يخفي رأسه في الرمال. واذا اخذت حقيقة هذا الوجود القومي يحتاج ايجاد حلول صحيحة لمشاكلها على وجود الديمقراطية. ففي ظل الديمقراطية فقط تتمكن تلك القومية او الاقلية القومية عن التعبير عن حقوقها المشروعة والعادلة.

ومن المعروف ان وجود الكرد والتركمان في العراق جرى عن طريق الالحاق القسري معلن في القانون الدولي (قرار عصبة الامم) حسب رغبة المصالح الاستعمارية لا مصالح تلك القوميات والاقليات وضد رغبتها. والالحاق لا يعترض تحقيقه بالعنف، ولو انه يكون ملازما له في كثير الاحيان" ولكن في كل الاحوال هو ضد

رغبة السكان، والاّ لماذا كل هذه الانتفاضات والثورات منذ صدور قرار عصبة الامم بالحاق كردستان بالعراق.

واذا اعتبر هذا الالحاق وضعا راهناً، فهذا لايعني الرضوخ للوضع الراهن الذي يرفضه الشعب المعني. بل يقتضي تغيير او تعديل هذا الوضع الراهن لمصلحة جميع القوميات والاقليات الواقعة ضمن دولة واحدة.

ان جوهر المسألة القومية هو حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. ولكن لايمكن تحديد هذا الحق في التعاريف الدستورية والقانونية المستقاة من المفاهيم العامة للحقوق. بل ينبغي التحري عنها في الواقع الذي يمر فيه تلك القومية تأريخيا واجتماعيا واقتصاديا. وهذا الحق هو انفصال كل شعب وتحقيق دولته المستقلة. ولكن هذا الحق ليس حقا اجباريا. يكون اجباريا في حالتين، الاولى: عندما يكون الشعب المعني، جزءاً من النظام الاستعماري، والثاني اذا تعرض هذا الشعب الى الفناء. وكل ادعاء عن المساواة القومية في ظروف عدم المساواة من دون الاقرار بالحقوق القومية الممكنة هو مجرد هراء. وعلى الشعب الذي بيده السلطة ان يؤيد تأييدا حازما لحق الشعب المعني في نيل حقوقه العادلة والمشروعة.

وحركة المطالبة بالحقوق القومية فيها شحنات ثورية، اما اذا كانت رجعية، فلا يمكن تاييدها. هذه هي المباديء العامة للمسألة القومية، ولنرعى تطبيقها العملي في بلادنا.

تجزأة الامم

او توحيدها ضمن بلد واحد

اهم سبب لتجزأة الامم ووجود قوميات واقليات قومية ضمن دولة واحدة هو الحكم الاستعماري لفترة طويلة في هذه البلدان. ولا يعني هذا ان السبب المذكور هو السبب الوحيد. فقد تجزأة بعض الامم تأريخيا وبقت عدة قوميات واقليات قومية ضمن دولة واحدة لاسباب عدة. فنضال الامة المجزأة قسرا من اجل وحدتها بشكل من الاشكال نضال طبيعي وعادل ولها كل الحق في تقرير مصيرها بنفسها.

وعندما تتواجد قوميات واقليات قومية ضمن دولة واحدة كالعراق، فانها تناضل من اجل التخلص من النفوذ الاستعماري ويناضل القومية الصغيرة من اجل حق تقرير المصير. ان نضال الكرد في العراق من اجل حق تقرير المصير وتأسيس كيان خاص به شيء طبيعي وان نضال التركمان من اجل الحقوق القومية شيء طبيعي ايضا. وهو حق وليس منحة من احد. وعدم الاقرار بذلك خرق لحقوق القوميات والحقوق الديمقراطية ولكن هناك اشكال بالنسبة لمطاليب التركمان لا يتعلق بعدالة حقوقهم، ولا بكون التركمان اقلية قومية، فالحقوق هي هي سواءً أكان الشعب المعنى اكثرية او اقلية.

ولكن ليقارن التركمان بين وجودهم اقلية ضئيلة نسبيا بوجودهم ضمن الحكومة المركزية، ووجودهم لقومية ثانية او اقلية كبيرة لها وزنها في تركيب حكومة اقليم كردستان. الاشكال هو ان تواجد التركمان هو في مدن منعزلة عن بعضها، وبمسافات طويلة، تكون هذه المدن ضمن مناطق يكون الاكراد فيها الاكثرية، ناهيك عن ان بعض المدن يشكل الاكراد فيها الاكثرية او يتساوى فيها الكرد والتركمان. وقد وصف (ادموندز) ذلك "بجزر في بحر من الاكراد".

على الاكراد الاعتراف بوجود التركمان وعليهم الاقرار بحقوقهم القومية وان ازدهار ثقافة التركمان ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، هو جزء من ازدهار كردستان. فالطريق الى حل الاشكال المتعلق بكيفية تمتع التركمان بحقوقهم القومية يمر عبر حوار مخلص وهادف، الاّ يحاول الاكراد تقليص هذه الحقوق. وهادف ان يكون الهدف من الحوار ايجاد حل صحيح وعادل لهذه المشكلة. يتحدث المرء احيانا عن الحكومة الموحدة وعن الفيدرالية وعن الحكم الذاتي لكل من هذه الانظمة شروطها الموضوعية، ولا يمكن "تلبيس" احدهما قسرا على شعب معين. ولكن هذه الانظمة ليست سماوية، بل ابتدعها الانسان لحل مشكلة

من المشاكل، ويمكنه ايجاد انظمة اخرى لايجاد حل عادل لمشكلة التركمان.

قدرت دائرة الاحصاء المركزية في بغداد نفوس الاكراد لعام ١٩٩٥ بـ (٤,٦ مليون) وحسب هذا التقدير تجاوز الان خمسة ملايين بكثير. وهم يعيشون في وطنهم اكثرية ساحقة، ولهم حق تقرير المصير بما فيه حق الانفصال وتأسيس دولة مستقلة. ولكنهم لم يفكروا باختيار الانفصال للظروف المحيطة بهم ولفائدتهم الوجود ضمن الدولة العراقية الاتحادية.

الاكراد عندما تعذر عليهم البقاء ضمن النظام السابق آثروا الانفصال مؤقتا لأن وجودهم القومي تعرض للافناء كما جرى في عمليات الانفال والابادة الجماعية وتدمير جميع قرى كردستان والعديد من مدنها وبلدانها وترحيل الباقين وحشرهم في مجمعات سكنية قسرية لاتتوفر فيها شروط العيش والحرية. ولكن ما ان زالت تلك الاسباب عادت الى الاتحاد مع الحكومة المركزية تحت شروط نيل حقوقهم القومية.

ولنأتي الى ظروف وجود الاخوة التركمان:

انهم عندما تعرضوا الى الاضطهاد، وجدوا في القسم المحرر من كردستان وفي ظل الحكومة الكردستانية ملاذا لهم، وفتحت حكومة

كردستان ذراعيها لاحتضانهم والسماح لهم بممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية بصورة حرة.

تعرض
التركمان للاضطهاد

تعرض التركمان للاضطهاد كما تعرض الاكراد له. وعندما اجبر الاكراد الى تغيير هويتهم القومية من الكردية الى العربية، اجبر التركمان ايضا على ذلك.

وعندما تعرض التركمان الى الملاحقة ومصادرة كل حقوقهم، وجدوا في اخوتهم الاكراد الملاذ الحصين للقيام بالنشاط القومي، السياسي والاجتماعي: وحرر الاكراد كركوك مرتين، الاولى عام ١٩٩١ والثانية عام ٢٠٠٣، لم يتعرض التركمان طيلة وجودهم الى اية مضايقة من جانب الاكراد. ومن المؤسف جدا ان يتكلم أحد الاخوة التركمان في التلفزيون وهو يقول: "اذا ما اصر الاكراد على تطبيق المادة ١٤٠ من الدستور لتقرير مصير كركوك، فاننا ندعو تركيا للتدخل لحماية الشعب التركماني." حمايتهم ممن؟ من الذين فتحوا لهم قلوبهم في كردستان عندما تعرضوا للاضطهاد في مدينة كركوك؟! هل اجبر الكرد تركماني واحد ليغير قوميته الى الكردية؟

ان الاكراد يرون في ازدهار ثقافة التركمان ازدهار للثقافة العامة في كردستان.

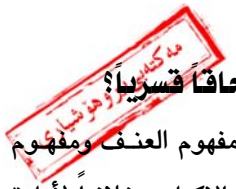

هل ان ضم كركوك الى كردستان يعتبر الحاقاً قسرياً؟

ماهو الالحاق؟. ان الالحاق يفترض عادة مفهوم العنف ومفهوم الاضطهاد، ضم منطقة الى دولة او حكومة بالاكراه وخلافاً لأرادة سكان تلك المنطقة، ضد قومية من القوميات او مجموعة من الناس.

فاذا كان هناك وضعاً راهنا، فان ذلك لايعني ان هذا الوضع الراهن هو لمصلحة شعب المنطقة. ولكن الالحاق في كل الاحوال هو خرق للحقوق القومية للشعب المعني في تقرير مصيره بنفسه. كما ان تغيير حدود دولة من الدول خلافا لأرادة السكان خرق لهذا الحق.

لقد جرى توحيد المقاطعات الالمانية بالحاقها بالعنف الى دولة بروسيا، ولكن لم يكن الحاقاً بالمعنى المذكور اعلاه، لأنه لم يكن ضد ارادة سكان تلك المناطق، بل بتأييد منها. اذن.. ان ارادة السكان هي العامل الاساسي في قضية الالحاق القسري.

والان، هل ان الحاق لواء كركوك بكردستان الحاقاً قسرياً؟ كلا. لأن المادة ١٤٠ من الدستور العراقي نصت على اجراء استفتاء حر بين سكان لواء كركوك ليقرر بانفسهم مصيرهم في الالتحاق

بكردستان او البقاء ضمن حدود الحكومة المركزية. اذن.. ان هناك استفتاء حر لمعرفة رغبة السكان او اكثريته. فاذا كانت الاكثرية من الاكراد وبينت رغبتهم في الالحاق بكردستان، فليس هناك خرق للحقوق او خرق للديمقراطية واذا ارادت الاكثرية وكانت من التركمان، البقاء ضمن حدود الحكومة المركزية، فليس هناك خرق للحقوق والديمقراطية. وليس في الاستفتاء بموجب المادة ١٤٠ من الدستور اي عنف، لأن سكان اللواء يستعملون حقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم.

اذا قررت الاكثرية البقاء ضمن الحكومة المركزية او الالتحاق بكردستان، فلا يعني ذلك اهمال الحقوق القومية للاقلية الرافضة. والمهم في هذا الامر ضمان احترام حقوق الاقليات القومية، كبيرة كانت او صغيرة. فللتركمان حقوق يقتضي تثبيتها في دستور حكومة الاقليم وتمكينهم من ممارسة تلك الحقوق بكل حرية.

ان مصلحة التركمان هي في عدم الاخلال بحقوق الاكثرية وفي اخذ الضمانات لنيل حقوقهم كاملة وفق الاعراف والدساتير المتعارف عليها دولياً.

فما هي تلك الحقوق؟

السبيل
الى حل مسألة التركمان

ان العلاقات الاجتماعية والقومية والاحوال التأريخية المتنوعة في بلدنا، قد طرحت قضايا سياسية واجتماعية وفكرية متنوعة ومعقدة غاية في التعقيد، تتطلب منا جميعا دراسة عميقة بعيدة عن العواطف وتطرح حلولا في غاية التنوع والتعقيد. فهي لاتحل بمجرد الصيغ القانونية والدستورية المبسطة.

وتعقدت حل هذه المسائل بسبب تدخل وعدوانية الدول الاستعمارية. تستثير هذه الدول عدم السير في الطريق الصحيح وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدنا، لاستعادة ما فقدته من مواقع، الامر الذي تتطلب دراسة اعمق للمشاكل المطروحة لوضع اليد على الاسباب الحقيقية لتلك المشاكل.

نتحدث كثيرا عن مفهومنا لهذه المسألة او تلك. ولكن كيف تحققت لدينا هذه المفاهيم؟

المفهوم هو معرفة حقيقة الشيء والنظر اليها من جميع زواياها، الزاوية التأريخية ووضعها الملموس ومعرفة علاقة هذه المسألة وعلاقاتها بالمسائل الاخرى.

وعلى سبيل المثال، اننا عندما ندرس المسألة الكردية يقتضي دراستها من كل الوجوه ودراسة علاقتها بالمسائل الخاصة

بالقوميات الاخرى بشكل يتمتع بحقوقها المشروعة دون الاخلال بالحقوق القومية المشروعة للقوميات التي تعيش معها.

الاكراد ارادوا الفيدرالية، ولكن فيدرالية لا تتعارض مع طموح الشعب العربي في الحرية والديمقراطية. وهم يريدون التمتع بحقوقهم القومية على كامل ارجاء وطنهم، ولكن بشرط ان لايغمط حقوق الاخرين الذين يعيشون معهم.

التركمان شعب لهم حق تقرير المصير بانفسهم. ومشاعر التركمان تجاه الاتراك في تركيا شيء طبيعي ومشروع تماماً. ومشاعر الاتراك نحو التركمان شيء مشروع أيضاً. وهناك مثل آخر وهو أكثر وضوحاً وأقل تعقيداً. اعني مشاعر الآذريين من باكو نحو اخوتهم في تبريز وبالعكس. ولكن لكل قضية خصوصيتها لايمكن القفز من فوقها. وحق تقرير المصير يتضمن جملة من الانظمة التي تنظم العلاقات القومية. ولكن لمسألة حقوق التركمان خصوصيتها. وهذه الخصوصية هي انهم يعيشون في مدن لايشكلون فيها الاكثرية، مدن متباعدة قائمة في بحر من الاكراد كما قال (ادموندز) ولكن التركمان ليسوا اقلية بسيطة. فهم يشكلون ثاني قومية بعد الاكراد ضمن كردستان، لذا يجب ان تكون حقوقهم القومية تتوافق مع هذه الحقيقة. وعلى الأخوة التركمان

عدم التطرق من هذه الحقيقة.عليهم ان يدرسوا بعمق كيفية تمتعهم بحقوقهم القومية في ظل هذه الحقيقة. وكل تفكير خلاف ذلك سيلحق اشد الاضرار بقضيتهم وقضية الاكراد.

عندما يذهب المرء الى السوق لشراء بدلة، يجد بدلة جميلة ولكن لا تناسبه لأن قياسها اكبر من جسمه، ويجد اخرى جميلة ايضا ولكن لا تناسبه ايضا لأن قياسه اصغر من جسمه ويتفقد البدلات الى ان يجد واحدة يناسب قياسها حجم جسمه تماما، هكذا بالنسبة للحقوق القومية، فاذا اختار شعب ما حقوقا اكبر من حجمه فأنه يخسر ثمنه ويتعذر التمتع بها.

الحقوق المتعارف عليها في مثل هذه المسألة هي: الانفصال وحق تشكيل حكومة مستقلة والنظام الاتحادي (فيدرالي) والحكم الذاتي ومناطق قومية.

عندما سنحت الظروف ان يطلب الاكراد النظام الذي يناسبه، طالب بالنظام الفيدرالي يشكل فيه حكومة اقليمية ضمن الجمهورية العراقية. لم يختر الانفصال وتشكيل دولة مستقلة رغم انه حق مشروع له. لأن الانفصال في ظل الظروف القائمة لا يناسبه. وعندما اختار عام ١٩٧٠ نظام الحكم الذاتي، وجد انه لم يناسبه ولم يحل مشكلته ولنأخذ الآن وضع الاخوة التركمان.

ماذا يجري لو اقرّ بحق تقرير مصيرهم بانفسهم واختاروا حق الانفصال؟ هل سيكون ذلك عملياً؟. ولنفرض انهم حددوا لانفسهم منطقة ـ كما يفعل الان بعض المتطرفين ـ ولكن وجودهم في هذه المنطقة عبارة عن "جزر في بحر من الاكراد" هل سيكون ذلك شيء عملي؟

عندما زار سياسيان كبيران العراق عام ١٩٩٥ وهما السيد بلند اجويد والسيد اردال اينونو. وعند مقابلتهما للرئيس صدام حسين سألاه:

" هل هو مستعد لمنح التركمان الحكم الذاتي؟" اجاب رئيس الجمهورية: "ان عدد العرب اكثر من عدد التركمان بلواء كركوك. وسألهما بدوره، هل ان تركيا مستعدة لمنح العرب في لواء الاسكندرونة الحكم الذاتي؟ وهو يعلم مدى حساسية الاتراك لهذا الطلب. عاد السياسيان خالي اليدين الى بلادهما.

ولنترك موقف صدام حسين من منح التركمان الحكم الذاتي ونناقشهما نحن من دون تحيز وحساسية، هل ان شروط الحكم الذاتي متوفرة في لواء كركوك والاكراد يشكلون الاكثرية. ففي حالة منح اللواء الحكم الذاتي، فان الاكثرية الكردية هي التي تتمتع به اساسا. فلماذا الحكم الذاتي للاكثرية الكردية في وقت يتمتعون

بالحكم الفيدرالي؟. ونحن لا نقول، ان التركمان لا يشكلون الاكثرية فلا حقوق لهم. وبدلا من التشنج من الطرفين الكردي والتركماني، من المفيد لهما الجلوس الى مائدة الحوار للتوصل الى حل معقول ومقبول من الطرفين وعندما يجلس الطرفان الى مائدة الحوار يطرح كل طرف مطاليبه قد يكون فيها شيء من المبالغة، ولكن تصميم الطرفين على الوصول الى حل صحيح للمسألة قد يوصلهما الى حل مقبول من الطرفين. ولا يتحقق ذلك الاّ اذا كان الطرفان مستعدين للتنازلات المتقابلة والقبول بالحلول الوسطية للمسائل المختلف عليها.

التركمان يجب ان ينالوا حقوقهم القومية المشروعة والانسان الذي ابتدع هذه الانظمة المتعارف عليها دولياً الآن، قادر على ابتداع غيرها لحل مشكلة تواجهه ـ يكون ذلك بالنية المخلصة وبروح اخوية من الجانبين.

"انّا جعلنا شعوباً وقبائل لتعارفوا"

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
القومية والتوزيع الجغرافي للشعوب	١١
حدود كردستان	١٧
ـ التغييرات التي جرت على حدود كردستان	١٩
ـ حدود كردستان بموجب معاهدة سيفر	١٩
ـ حدود كردستان في ولاية الموصل	٢٠
ـ حدود كردستان في بيان حكومتا بريطانيا والعراق ...	٢٢
ـ حدود كردستان في لائحة الأنتداب البريطاني	٢٣
ـ حدود كردستان في مطاليب حزب هيوا.....	٢٥
ـ مسألة حدود كردستان بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨	٢٧
ـ حدود كردستان في مشروع اللامركزية الادارية	٣١
ـ حدود كردستان في بيان آذار ١٩٧٠	٣٢
ـ التغيرات التي أحدثتها حكومة البعث على حدود كردستان	٣٤
ـ التغييرات الادارية والسكانية بلواء كركوك	٣٥

عمليات التعريب	٣٧
التركيب السكاني والتوزيع الجغرافي في كردستان	٤٥
ـ العلاقات الاخوية بين الكرد والتركمان	٤٩
ـ المشاكل التي حدثت بين الكرد والتركمان	٥١
ـ بيان لجنة التعاون الوطني بكركوك	٥٥
الأحداث المؤسفة والمؤلمة في الذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨	٦١
آراء عن الحقوق القومية للتركمان في كردستان	٦٩
ـ تجزأة الامم او توحيدها ضمن بلد واحد	٧٥
تعرض التركمان للاضطهاد	٨١
ـ هل ان ضم لواء كركوك الى كردستان يعتبر الحاقاً قسرياً؟	٨٤
السبيل الى حل مسألة التركمان	٨٧
المحتويات	٩٥

منشورات مكتب الفكر والوعي في الإتحاد الوطني الكردستاني في سنتي ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨

ر	ت	عنوان الكتاب	اسم الكاتب والمترجم	سنة الطبع
١ـ	٢١٥	مبدأ الفصل بين السلطات و وحدتها	القاضي/ لطيف مصطفى أمين	٢٠٠٧
٢ـ	٢٢٢	الكرد	تأليف: باسيلي نيكيتين ترجمة: د. نوري طالباني	٢٠٠٧
٣ـ	٢٢٥	المدخل الى القانون الدولي الإنساني	جبار سعيد محي الدين	٢٠٠٧
٤ـ	٢٢٦	الكُرد اليوم	تأليف: حسين آكويجين آغلو و آخرون ترجمة: غسان نعسان	٢٠٠٧
٥ـ	٢٣٩	الحقوق السياسية للكرد في الدول التي تضم كردستان	ليلاف حمد امين عزيز	٢٠٠٧
٦ـ	٢٤٥	تاريخ تركيا المعاصر	ت: د. هاشم صالح التكريتي	٢٠٠٧

٧ـ	٢٤٨	المنطقة المتنازع عليها	د. خليل اسماعيل محمد	٢٠٠٧
٨ـ		جلال الطالباني رجل القرار	حوار فضائية العراقية مع	٢٠٠٨
٩ـ	٢٥٧	كركوك بموجب احصاء عام ١٩٥٧	قسم البحوث واستطلاعات الرأي	٢٠٠٨
١٠ـ	٢٦٢	كردستان والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط	تأليف: فاضل رسول ترجمة: غسان نعسان المراجعة : ماموستا جعفر	٢٠٠٨